

Distr.
GENERAL

A/47/887/Add.2
4 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٦٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتوياتالصفحة

٢	الردود الواردة من الحكومات
٢	اندونيسيا
٥	فنلندا

050393 050393 93-12526

..../.

الردود الواردة من الحكومات

اندونيسيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣]

١ - إن تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" قدم إسهاما كبيرا في زيادة وعي الجمهور بمخاطر سباق التسلح في فترة ما بعد الحرب الباردة والحاجة الحتمية إلى وضعه تحت المراقبة. ويورد التقرير عددا من التدابير الخاصة لمشاكل نزع السلاح القديمة والحديثة التي تتسم بنتائج بعيدة المدى. وهو يشير إلى اتجاهات جديدة لمعالجة الأنواع الجديدة من الأخطار التي يتعرض لها الأمن.

٢ - إن المشاكل الأمنية تتحدد بمناطقها وتكون أفضل معالجة لها في سياق إقليمي وكان مما ركزت عليه هذه المساعي الضوء سلامة تدابير بناء الثقة، ولا سيما في مناطق التوتر البالغ، والأمن المتحقق بخفض مستويات الأسلحة والقضاء على القدرات والاختلالات العسكرية المؤدية إلى عدم الاستقرار. وفي هذا السياق فإن إجراء حوارات إقليمية حسب الاقتضاء لإيجاد إطار ممكن تحقيقه للمساعي الرامية إلى تعزيز الأمن وغير ذلك من الأهداف المتفق عليها هو إجراء جدير بالنظر الجاد. ومثل هذا النهج، القائم على عوامل جيوبوليتيكية وتاريخية وثقافية وغيرها، يمكن أن يفضي إلى قنوات للاتصال بين الخصوم ويعزز تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تيسر البدء في محادثات خفض الأسلحة في بعض المناطق. إن النهج العالمية والإقليمية ودون الإقليمية في مسألة نزع السلاح يكمل بعضها بعضا ولا بد من اتباعها في وقت واحد لتعزيز السلم والأمن إقليميا ودوليا. إن المطلوب نهج شامل لمعالجة مسائل نزع السلاح المتشعبة من خلال المفاوضات الدائمة، ولا سيما في إطار المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

٣ - إن المسائل المتصلة بمختلف جوانب التسلح النووي تستغرق دائما الجانب الأكبر من مداورات اللجنة الأولى. ولا بد من أن يستمر تركيز اللجنة على مسألة نزع السلاح النووي ذات الأولوية.

٤ - إن اندونيسيا تدعو إلى مواصلة بذل الجهود لتيسير إجراء مناقشات واتخاذ تدابير أرشد وأكثر تركيزا فيما يتعلق بالقضايا، وذلك بعدة سبل من بينها إعادة ترتيب جدول أعمال اللجنة الأولى. وينبغي لهذه الجهود أن تستهدف تحقيق قدر أكبر من الوضوح والاتساق التنظيميين دون المساس بجوهر القضايا أو الانتقاص من حق الأعضاء في طرح أي مسألة على اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تحسين أو تغيير أسلوب عمل اللجنة ينبغي ألا يتم على حساب مصالح الدول الأعضاء أو اهتماماتها. وفي هذا السياق قد يكون من المفيد النظر في إنشاء فريق عامل مخصص محدود يمكن أن يضم عددا من رؤساء اللجنة وأعضاء مكتبها السابقين، لمحاولة تحديد المزيد من تدابير الترشيد لتوافق عليها اللجنة وتعتمدها.

..../.

93-12526

٥ - لقد برهنت هيئة نزع السلاح على جدواها بسعيها إلى تحديد وتطوير واقتراح مختلف التدابير لمفاوضات تالية في المحافل المناسبة. ولا بد من الاعتراف بما للجنة، كمكوّن هام من مكونات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، من دور متواصل فريد.

٦ - لقد حان منذ وقت طويل أوان المفاوضات المتعددة الأطراف بصدده المسائل النووية. إن للدول الأعضاء جميعها مصلحة حيوية في نزع السلاح النووي. ونظرا إلى النطاق المحدود وقلة عدد الأطراف، فإن المساعي الثنائية لا يمكن أبدا أن تحل محل السعي المتعدد الأطراف لإيجاد تدابير لنزع السلاح النووي. إن الإنجازات التي تحققت أخيرا في مجال الأسلحة الاستراتيجية وضمت الدولتين العظميين يمكن أن تترجم إلى تقدم ذي مغزى في السياق المتعدد الأطراف عن طريق الآلية المتفق عليها وهي مؤتمر نزع السلاح. ولا بد مع ذلك من الاعتراف بأن عدد الرؤوس الحربية المطلوب إزالتها بموجب المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) حتى عام ٢٠٠٣ سيظل أساسا نفس عدد الرؤوس التي كانت تملكها الدولتان العظميان في السبعينات في أوج الحرب الباردة. وفي إطار المؤتمرات الاستعراضية، كتلك المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الوسائل، سيكون من غير الملائم أن يَصْغى على هذا المحفل، الذي هو هيئة تفاوضية، دور إشرافي على بعض ما هو موجود من اتفاقات نزع السلاح.

٧ - إن ما انتهت إليه المؤتمرات الاستعراضية الأربعة التي عقدت حتى الآن لا يبرر تمديدا غير مشروط أو لا نهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والأدهى أن هذا العمل سيجب ما تنتهي إليه الدورات التحضيرية أو سيكون بمثابة حكم مسبق عليها وسيتعدي على سلطات صنع القرار في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في عام ١٩٩٥. إن القضاء على التفاوت وعدم التناقص سيكون شرطا لا بد منه لصقل المعاهدة واستكمالها. فإذا لم تتوافر عندئذ التفسيرات المطلوبة، وجب تمديد المعاهدة لفترة قصيرة. ولا تمدد لفترة أطول إلا بعد أن تكون الدول الوديفة قد وفّت بما التزمت به من التزامات رسمية.

٨ - وفيما يتعلق بدور لمجلس الأمن في مسائل نزع السلاح، من المهم التأكيد من أن هذه الهيئة الجليطة متسقة مع مهمتها كما تحددت في ميثاق الأمم المتحدة، حتى لا يكون هناك تعدد على اختصاص الجمعية العامة وسلطاتها فيما يتصل بصياغة المبادئ النازمة لنزع السلاح وضبط التسليح.

٩ - إن الأمن والاستقرار الدوليين سيتعززان كثيرا بتزايد الصراحة والوضوح في المجال العسكري. ومثل هذا النهج يقتضي توافر معلومات كافية عن الأسلحة والقوات المسلحة. وسيكون تقايم البيانات العسكرية بانتظام مع وجود معايير متفق عليها لتعريفها ومقارنتها إسهاما كبيرا في تبديد الريبة والشك، مما ييسر اتباع سياسات أصرح في المجال العسكري. وسيكون ذلك أيضا بمثابة الخطوات الأولية في اتجاه تطبيق عدد كبير من تدابير بناء الثقة، بما في ذلك توافق آراء دولي عن تنظيم نقل الأسلحة. ولا بد من أن يكون سجل عمليات النقل هذه عالميا وغير تمييزي ومنفذا بشكل يسهل إدراج المداخلات من جميع الدول. بيد أن التقدم ذا المغزى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أُخذ في الاعتبار الدور المنتشر لصناعة الأسلحة والمؤسسة العسكرية وكذلك للمنتجين والموردين.

١٠ - إن تقرير الأمين العام، في تركيزه الانتباه على سباق التسلح التقليدي في إطار إقليمي، أغفل الجهود العقيمة المبذولة في مجال المسائل النووية وما يتصل بها، ولا سيما حظر شامل للتجارب. إن العقبات المدبرة لعرقلة هذه المساعي بديهيّة منذ زمن طويل، ليس فقط في مؤتمر نزع السلاح، بل أيضا في مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. وهذه السياسة تتنافى والهدف المعلن عامة، وهو إقامة نظام عالمي جديد حقيقي. وإذا كنا نسلم بالحاجة الماسة إلى ضبط تطوير الأسلحة التقليدية وسائر الأنواع والإشراف في تكديسها، فإننا نرى من الضروري وضع هذه الجهود في سياق شامل، وتركيزها على البلدان الموردة والمتلقية معا، وتوجيهها صوب الأسباب الأولية لسباق التسلح التقليدي.

١١ - ولا يمكن لاندونيسيا أيضا قبول الحجة القائلة إن الأسلحة التقليدية في حد ذاتها تشكل من الخطر على بقاء البشرية ما تشكله الأسلحة النووية، وإن الأسلحة التقليدية في أيدي بلدان العالم الثالث تشكل بصورة ما خطرا على السلم والأمن أكبر مما تشكله الأسلحة النووية والتقليدية التي تملكها الدول الكبرى. وإذا أردنا تحقيق تقدم في هذه المسألة الهامة، فإن من الضروري العودة إلى الإطار والأولويات الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د١ - ٢/١٠)، وهي الدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح.

١٢ - وبالتوازي مع هذه الجهود، لا بد من أن ينصب تركيزنا أيضا على تعزيز دور الأمم المتحدة في أن تصبح مستأمنة على البيانات الموضوعية، أولا من خلال جمع وتصنيف ونشر المعلومات عن المسائل العسكرية. وفي إطار الاتجاه البازغ إلى مزيد من الصراحة والوضوح في المجال العسكري، فإن إنشاء شبكة سواتل للاتصالات تحت رعاية الأمم المتحدة سيكون مفيدا للغاية في تجميع البيانات عن القوات المسلحة وإنتاج الأسلحة والبحث والتطوير العسكريين وعمليات نقل الأسلحة والمساعدة العسكرية الأجنبية، وكل ذلك سيكون إسهاما كبيرا في فهم حالة الأسلحة والقوات المسلحة وسيزيل التوجس ويسهل في النهاية عملية التوصل إلى اتفاقات محددة لنزع السلاح على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

١٣ - وتوافق اندونيسيا على الرأي القائل بأن تدابير بناء الثقة تعتبر عنصرا أساسيا في نظام للأمن الجماعي قابل للبقاء. والأخذ بهذه التدابير في مختلف مناطق العالم سيكون مناسبا وفي حينه. ومما تتضمنه هذه التدابير الوضوح في الترتيبات العسكرية، وإعادة تشكيل القوات لتصبح ذات طبيعة دفاعية أكبر، مما يساعد على خفض التوترات العسكرية، والاتفاق على حد أقصى للقوات العسكرية للدول الأجنبية عن طريق تبادل البيانات، وخفض عدد المناورات العسكرية مع السماح لممثلي البلدان الأخرى بحضورها كمراقبين.

١٤ - وأخيرا فإن الجهود في مجال نزع السلاح النووي والتقليدي ينبغي بالضرورة أن تعتبر جوانب مكملة للهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. ولا بد بالضرورة من أن تبدأ هذه العملية بالدول الهائرة للأسلحة النووية وغيرها من الدول القوية عسكريا. ومن المسلم به أن معظم الدول النامية بصفة عامة لا تمتلك إلا الحد الأدنى من القدرة وأو الوسائل اللازمة للدفاع عن النفس. وإذن فجوهر المشكلة هو الاتفاق على وسائل كفالة أمن جميع الدول في مستويات للأسلحة التقليدية لتخفيض بالتدريج، مع الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهذا سيقضي العمل المتبادل على تنظيم التسلح والحد منه وخفضه وكذلك تنفيذ أحكام الأمن الجماعي المنصوص عليها في الميثاق.

١٥ - إن أمام المجتمع الدولي الآن فرصة فريدة لوضع تدابير لنزع السلاح على نطاق واسع تعكس رغبات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. وهذا يتطلب إعادة توجيه نهجنا بشكل أساسي في مسائل الأمن ونزع السلاح. إن السياسات الانفرادية والتدابير الجزئية ربما كانت كافية في الماضي، غير أن ما تتسم به المشاكل المطروحة من طابع متعدد الأبعاد يتطلب نهجا جماعيا. إن انبعاث الأمم المتحدة والثقة المتجددة في قدرتها على التصرف بفعالية يوجبان على الدول الأعضاء تعبئة ما يلزم من الإرادة السياسية والاستفادة الأنجع من المنظمة لإدامة عملية نزع السلاح ولتعزيز السلم والأمن الدوليين. ومما يستحق النظر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز لنزع السلاح في وقت ملائم وبعد إعداد كاف.

فنلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ آذار/مارس ١٩٩٣]

١ - يعتبر تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وثيقة هامة جدا وحسنة التوقيت بشأن الأمن الدولي ودور الأمم المتحدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتتفق فنلندا مع التوجه العام للتعليقات الواردة في تقرير الأمين العام.

٢ - فالتحولات المثيرة التي حدثت على الساحة السياسية والاستراتيجية قد تحدت الأحكام والافتراضات التي تستند إليها السياسات الخارجية والأمنية لكثير من البلدان. وتقلص التوتر السياسي والعسكري العالمي. ولكن حلت مصادر أخرى لانعدام الأمن الوطني أو الدولي محل الحرب الباردة. ويتربط على هذا أثر مباشر على مناقشة الأمن العالمي في الأمم المتحدة.

٣ - وإن فنلندا، بوصفها دولة عضو في الأمم المتحدة، على استعداد لإجراء حوار سياسي فعال واتخاذ إجراءات فعالة لتنشيط التعاون بشأن الأمن العالمي عن طريق المنظمة العالمية. وقد تسارعت في نهاية الحرب الباردة خطى عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة بالفعل. وتحققت خلال السنوات الماضية إنجازات هامة في ميدان تحديد الأسلحة. ويمكن تطوير هذه العملية على أساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة القائمة وعن طريق تعزيز الممارسات والطرق الحالية.

٤ - وتعتبر الجمعية العامة ولجنتها الأولى المحفلين الرئيسيين المتعدد الأطراف للنظر في جميع مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. واضطلعت اللجنة الأولى بعملية اصلاح في السنوات الأخيرة أدت الى زيادة فعاليتها. فقد اتخذت عددا أقل من القرارات واعتمدت نظرا كبيرا منها بتوافق الآراء. ويعتبر دمج المناقشة العامة بشأن مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن في اللجنة الأولى خطوة ايجابية. وتؤيد فنلندا اصلاح جدول أعمال اللجنة الأولى من أجل تلافي الازدواجية في بنود جدول الأعمال.

٥ - ومن المهم إدماج مسائل نزع السلاح ومسائل تنظيم الأسلحة في قائمة أولويات السلم والأمن الدوليين. وإن مفاهيم الإدماج، وشولية المنهج، وإعادة التنشيط، تعتبر أدوات مفيدة عندما يسعى المرء نحو زيادة الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وينبغي الآن تحويل هذه المفاهيم إلى المستوى التشغيلي.

٦ - ويمكن مساعدة ذلك عن طريق مواصلة العملية التي بدأت بدمج المناقشة العامة بشأن مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن. ويمكن أيضا مناقشة مسائل مثل آثار الإشعاع الذري، والتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والعلم والسلام، وأمن الدول الصغيرة بل ومسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحيها، في إطار الموضوع العام للأمن الدولي في اللجنة الأولى.

٧ - والفوائد التي يمكن أن تجنى من وراء زيادة الشفافية والانفتاح واضحة تماما. وإن إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يفتح آفاقا جديدة ينبغي علينا الاستفادة منها. وينبغي على المحافل ذات الصلة أن تنظر في الامكانيات الجديدة الرامية إلى زيادة الشفافية عن طريق تدابير بناء الثقة.

٨ - والدرس البليغ المستفاد من الالتزامات داخل التعاون الإقليمي في الإطار الأوروبي هو أن المزايا تتجاوز بكثير المساوئ بالنسبة لكل من شارك في هذا التعاون. وما يزال التفاهم العام بشأن الأمن أمرا هاما في بناء الثقة في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

٩ - وسيكون عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل فضلا عن الأسلحة التقليدية أحد الاهتمامات الرئيسية للمجتمع الدولي في السنوات القادمة. فتزايد الانتشار يعرض التنفيذ الفعال للصكوك الدولية ذات الصلة للخطر.

١٠ - وهناك أيضا حاجة لدمج المناقشة المتعلقة بالأبعاد الجديدة لنزع السلاح مع الشواغل الرئيسية الأخرى التي تهم المجتمع الدولي. فالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية تتأثر بمستويات الانفاق العسكري والاجتماعي في البلدان المتلقية. والتكنولوجيا العسكرية يمكن أن تستخدم في دعم حماية البيئة. والمنازعات العسكرية أبرزت ضرورة ربط جهود نزع السلاح بتنفيذ القانون الإنساني الدولي.

١١ - ولقد عمل مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوضي متعدد الأطراف لنزع السلاح، وينبغي الحفاظ على الدور الذي يقوم به بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد ذا الطابع العالمي. وقد ثبت مؤخرا فقط أن لهذا المحفل جدواه في مجال وضع وإنجاز اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومع اتمام هذه المعاهدة الهامة، بدأت مرحلة جديدة في عمل المؤتمر.

١٢ - وينبغي أن يكون جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مركزا ومتراصا. وقد رحبت فنلندا بالقرار المتعلق بالتركيز على أربعة بنود في هذا العام هي حظر التجارب النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية، والشفافية في مجال الأسلحة، اليها كأولويات. ويمكن أن يعمل هذا النهج بمثابة نموذج أيضا في المستقبل. وتشاطر فنلندا الآمين العام رأيه القائل بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يركز جهوده على مسائل محددة جيدا وعاجلة.

١٣ - ويمكن أن يستفيد مؤتمر نزع السلاح جدا من توسيع عضويته. فكثير من الشواغل الجديدة تستدعي مشاركة المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون لكل من يقدم طلبا للعضوية في المؤتمر وعازم على المساهمة في أعماله الحق في الانضمام إليه. ويمكن أن يُستعرض تكوينه على فترات معينة، مرة كل خمس سنوات مثلا. وقد يكون من المفيد تكملة هذا بإمكانية المشاركة في عمل المؤتمر بصفة مراقب أيضا في المستقبل. ونرى أن مؤتمرا لنزع السلاح ذات وجهة موضوعية وكال من حسابات الموازين المصطنعة يمكن أن يخدم مصالح الجميع على أفضل وجه.

١٤ - وتنتهز فنلندا هذه المناسبة لتؤكد من جديد اهتمامها بأن تصبح عضوا في المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة. وقد قدمت فنلندا طلبا رسميا إلى مؤتمر نزع السلاح منذ وقت بعيد يعود إلى عام ١٩٨٢. ونحن على ثقة أن بالإمكان الرد الآن بالإيجاب على هذا الطلب.

١٥ - وسواجه مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة، في ضوء شمولية منحنى عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح، مهام متزايدة. ولهذا ينبغي أن يزود المكتب بالموارد الكافية لقيامه بمهامه.

١٦ - وينبغي أن ينظر إلى نزع السلاح في إطار أوسع للسلم والأمن الدوليين. فقد اكتسبت إدارة الأزمات، وصنع السلم، وحفظ السلم زخما جديدا. وينبغي للأمم المتحدة أن تكيّف آلياتها بما ينسجم مع هذه الحقيقة.

.....